

WO/PBC/24/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 8 سبتمبر 2015

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، من 14 إلى 18 سبتمبر 2015

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة"، الذي أعدته اللجنة، وهو يشمل الفترة من 1 سبتمبر 2014 إلى 31 أغسطس 2015.

2. وفيما يلي النص المقترح لفقرة القرار:

3. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/24/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية
المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي
للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 1 سبتمبر 2014 إلى 31 أغسطس 2015
8 سبتمبر 2015

المحتويات

5	أولاً. مقدمة
5	ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل
6	ثالثاً. المسائل المستعرضة
6	ألف. المراجعة الخارجية للحسابات والبيانات المالية المراجعة
7	باء. الرقابة الداخلية
9	جيم. المراجعة الداخلية للحسابات
10	دال. التقييم
11	هاء. متابعة توصيات الرقابة
12	واو. الأخلاقيات وأمين المظالم
12	زاي. مشروعات البناء الجديدة
12	حاء. التسيير والإدارة
13	رابعاً. التعديلات المقترحة إدخالها على الاختصاصات
13	خامساً. ملاحظات ختامية

أولاً. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وكانت اللجنة قد أُنشئت في عام 2005 باسم لجنة الويبو للتدقيق، ثم تغيرت ولايتها في عام 2010، وتغير اسمها فيما بعد إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وتسدي اللجنة المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة بشأن الأمور الداخلة في ولايتها، ومنها النهوض بالمراقبة الداخلية، وتركيز موارد الرقابة، والإشراف على أداء التدقيق. وتستعرض اللجنة أيضاً أنشطة ومشروعاتٍ، مثل مشروعات البناء الجديدة، وتشرف عليها.
3. وهذا التقرير السنوي يشمل الفترة من 1 سبتمبر 2014 إلى 31 أغسطس 2015. ويُقدِّم القسم الثاني من هذا التقرير لمحةً عامةً عن دورات اللجنة وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدِّم القسم الثالث تفاصيل المسائل التي استعرضتها اللجنة خلال هذه الفترة، ويُقدِّم القسم الرابع معلوماتٍ عن التعديلات المقترحة إدخالها على اختصاصات اللجنة.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة خلال هذه الفترة أربع دورات فصلية: من 13 إلى 17 نوفمبر 2014 (الدورة الخامسة والثلاثون)؛ ومن 23 إلى 27 مارس 2015 (الدورة السادسة والثلاثون)؛ ومن 26 إلى 29 مايو 2015 (الدورة السابعة والثلاثون)؛ ومن 24 إلى 28 أغسطس 2015 (الدورة الثامنة والثلاثون). وأصدرت اللجنة - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً فصلياً بعد كل دورة. وامتنالاً لقرار من الجمعية العامة،¹ عُقدت في نهاية كل دورة جلسة إعلامية للدول الأعضاء.

تشكيل اللجنة

5. تتألف اللجنة من سبعة أعضاء مُختارين من مجموعات الويبو الجغرافية ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. ولا يزال التشكيل الحالي للجنة يعكس التوازن والمزج المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات، وتتألف اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة ماري نكوي، رئيسة اللجنة (المجموعة الأفريقية)
- السيد غابور آمون، نائب رئيسة اللجنة (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)
- السيد أنول شاترجي (المجموعة الآسيوية)
- السيد إغبرت كالتنباخ (المجموعة باء)
- السيد نيكولاي لوزنسكي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)
- السيد فرناندو نكيتين (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)
- السيد تشانغ غوانغليانغ (الصين)

أمين اللجنة الجديد

6. تولى السيد فريدريك صامويل محام أمين اللجنة في مارس 2015، ليحل محل السيدة نيكولا لاندر، التي كانت قد عُينت في وظيفة أخرى في الويبو.

¹ الوثيقة WO/GA/34/15

7. وقدمت اللجنة إلى الإدارة الاختصاصات المقترحة لأمين اللجنة الجديد، موصحة توقعاتها بشأن المساعدة اللوجستية والتقنية اللازمة. وتتوقع اللجنة أن تُذكر هذه المقترحات في وصفٍ وظيفيٍّ مُنقحٍ لشاغل الوظيفة. وأبلغت الإدارة اللجنة بأن الوصف الوظيفي الجديد الذي ستراعي فيه اقتراحات اللجنة سيُصاغ في شكله النهائي قريباً.

أساليب العمل

8. ليست اللجنة هيئةً تنفيذيةً، بل تُسدي المشورة بناءً على التفاعلات والمعلومات التي تُقدّم من الأمانة أو مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين أو كليهما. ولا تزال أساليب عمل اللجنة تتمثل في استعراض الوثائق، وإجراء مناقشات مع مسؤولي الأمانة، إضافةً إلى تفاعلات مع المراجع الخارجي ومدير شعبة الرقابة الداخلية، تليها مداوات داخلية لتتوصل اللجنة إلى استنتاجاتها.

ثالثاً. المسائل المستعرضة

ألف. المراجعة الخارجية للحسابات والبيانات المالية المراجعة

المراجعة الخارجية للحسابات

9. بُغية تعزيز التفاعل مع مراجع الحسابات الخارجي ولتحسين عملية متابعة توصيات المراجع الخارجي، كتب رئيس اللجنة إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند، بصفته مراجع الحسابات الخارجي، طالباً النظر في مقترحات معينة للجنة وعقد اجتماع مع مسؤول كبير من مكتبه. واستجابةً لذلك، التقى باللجنة خلال دورتها السادسة والثلاثين السيد براسنجيت موخرجي، نائب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، والسيد ك. س. سوبرامانيان، المدير الأول لمكتب العلاقات الدولية. وأبلغ السيد سوبرامانيان اللجنة بأنه سيكون من الآن فصاعداً مسؤولاً عن تنسيق جميع المسائل المتعلقة بالمراجعة الخارجية لحسابات الويبو، مما يسهل المراقبة على مستوى رفيع.

10. كما اطلع الممثلان للجنة على مجالات أنشطة الويبو التي سوف يتناولنها بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

11. وفيما يتعلق بتصنيف توصيات مراجع الحسابات حسب الأولوية، اتفق على أنه ما دام الأسلوب المتبع لم يُنص عليه في المعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة، فلن يُدرج في الملخص العملي لتقرير المراجع الخارجي سوى التوصيات العالية المخاطر، مما يسمح للإدارة بمنحها أولوية متقدمة، في حين أن التوصيات الأخرى سوف تُعتبر ذات أولوية متوسطة.

12. وتتطلع اللجنة إلى استمرار التعاون الوثيق مع مراجع الحسابات الخارجي، وسوف تُبذل كل الجهود من أجل التفاعل المنتظم بين مراجع الحسابات الخارجي واللجنة في المستقبل.

13. وتسلمت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين البيانات المالية المراجعة لعام 2014 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وأحاطت اللجنة علماً بأن المراجع الخارجي قد أبدى رأياً غير مشفوع بتحفظ في البيانات المالية لعام 2014.

14. كما أحاطت اللجنة علماً بأن المراجع الخارجي قد سجّل تقديره للتغييرات أو التحسينات التي قامت بها الإدارة في البيانات المالية استجابةً لملاحظات مراجع الحسابات.

15. ويحتوي تقرير مراجع الحسابات الخارجي على نتائج مراجعة البيانات المالية، ومراجعة أداء تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، والتحقق من امتثال إدارة الموارد البشرية. ويتضمن التقرير 21 توصية، ووافقت الإدارة على تنفيذها كلها.

16. وفيما يخص تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، أحاطت اللجنة علماً بأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي يتضمن توصية الإدارة "بالاستمرار في استكشاف سبل للحد من التأخير على مستوى المشروع، وكذلك على مستوى المحفظة". ورغم إقرار الإدارة بالتأخير وبضرورة الحد منه، ذكرت أنها "شددت على الجودة والتكلفة أكثر من الوقت". وستقوم اللجنة برصد تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية بمزيد من الإمعان في دوراتها المقبلة.

17. وأحاطت اللجنة علماً بأن تقرير المراجع الخارجي يشمل ست توصيات ناتجة عن التحقق من امتثال إدارة الموارد البشرية، وقد دعت التوصيات إلى مواءمة بعض الممارسات المتبعة في إدارة المستحقات مع القواعد واللوائح والسياسات. وقد قبلت الإدارة التوصيات بأكملها، وتعهدت بتنفيذها فوراً.

البيانات المالية المراجعة لعام 2014

18. أحاطت اللجنة علماً بأن مراجع الحسابات الخارجي قد أبدى رأياً غير مشفوع بتحفظ في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. كما أحاطت اللجنة علماً بأن مراجع الحسابات الخارجي قد سجل تقديره للتغيرات أو التحسينات التي قامت بها الإدارة في البيانات المالية استجابةً لملاحظات مراجع الحسابات.

19. وبلغ الفائض في عام 2014 بناءً على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 37 مليون فرنك سويسري مقابل 15.1 مليون فرنك سويسري في عام 2013، أي بزيادة قدرها 145%. وكان إجمالي الإيرادات في عام 2014 يبلغ 370.2 مليون فرنك سويسري، مقابل 351.6 مليون فرنك سويسري في عام 2013، مما يمثل زيادة قدرها 5.3%.

20. وكان أكبر مصدر للإيرادات هو رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات التي بلغت 278.6 مليون فرنك سويسري، أي ما يمثل 75.2% من إجمالي الإيرادات التي حققتها الويبو، وبزيادة بنسبة 8.2% عن العام السابق. وتمثل رسوم نظام مدريد ثاني أكبر مصدر للإيرادات، فقد بلغت نسبتها 14.9% من إجمالي الإيرادات في عام 2014، بانخفاض قدره 0.5% عن العام السابق. وبلغت إيرادات نظام لاهاي 3.2 مليون فرنك سويسري، وكانت تمثل ثالث أكبر مصدر للإيرادات في عام 2014.

21. وكان مجموع المصروفات في عام 2014 يبلغ 333.2 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1.0%. وكانت نفقات الموظفين البالغة 216.4 مليون فرنك سويسري أكبر بند من بنود المصروفات في عام 2014، وقد شهدت زيادة بنسبة 1.1% عن عام 2013. وبلغت مصروفات الخدمات التعاقدية 63.6 مليون فرنك سويسري، وكانت ثاني أكبر بند مصروفات، وقد انخفضت بنسبة 2.2% عن عام 2013. أما مصروفات التشغيل البالغة 20.8 مليون فرنك سويسري فكانت ثالث أكبر بند مصروفات، وشهدت انخفاضاً بنسبة 1.4% مقارنةً بالعام السابق.

22. وفيما يتعلق بالبيانات المالية، قدّم مراجع الحسابات الخارجي أربع توصيات، منها توصية بإعداد تقرير أداء البرنامج قبل الانتهاء من المراجعة المالية أو تقديم تفسير للتباين بين الميزانية والمبالغ الفعلية الواردة في البيانات المالية.

باء. الرقابة الداخلية

نتائج خطة عمل 2014، وخطة عمل 2015

23. في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، أبلغت شعبة الرقابة الداخلية اللجنة بأنها قد حققت نتائجها المخطط لها لعام 2014، على النحو المحدد في وثيقة البرنامج والميزانية. وقد نُفذت خلال هذه الفترة مبادرات ومُجّج جديدة، مثل "التدقيق المستمر" الذي ينطوي على اختبار صحة مراجعة الحسابات الخاصة بضوابط الرقابة الداخلية الرئيسية المختارة في الويبو بشكل آني أو شبه آني.

24. واستعرضت اللجنة، عقب دورتها الخامسة والثلاثين، مشروع خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2015، وقدمت إلى مدير الشعبة عدداً من التعليقات والاقتراحات التي وُضعت في الاعتبار عند صياغة خطة العمل في شكلها النهائي.

25. وفي كل دورة من الدورات، أُبلغت اللجنة بالمهام الجارية والمُخطَّط لها، وأحاطت اللجنة علماً بأن تنفيذ خطة الرقابة لعام 2015 كان يسير في مساره الصحيح وحسب الخطة الزمنية، باستثناء التدقيق المُخطَّط "للإطار الأخلاقي"، الذي تم تأجيله إلى أن يُعيّن رئيس جديد لمكتب الأخلاقيات ويتولى مهام منصبه.

رحيل مدير شعبة الرقابة الداخلية

26. أحاطت اللجنة علماً باستقالة السيد تيري راجاويلين، مدير شعبة الرقابة الداخلية، اعتباراً من نهاية شهر أبريل 2015، وانتقاله قريباً لتولي منصب مدير الرقابة الداخلية في منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

27. وسجلت اللجنة تقديرها للعمل الممتاز الذي قام به السيد راجاويلين ولتعاونه الوثيق مع اللجنة. فقد قام السيد راجاويلين خلال أكثر من ثلاث سنوات قضاها في منصبه بتعزيز وظيفة الرقابة الداخلية للويو، وبتدعيم استقلالها، وبتعزيز أهميتها وأداءها إلى حد كبير. وفي ظل قيادته، حققت مهام التدقيق الداخلي والتقييم توافقاً عاماً مع المعايير المهنية.

تعيين مدير جديد لشعبة الرقابة الداخلية

28. في أثناء الدورة السادسة والثلاثين، أطلع مدير إدارة الموارد البشرية اللجنة على عملية التوظيف لشغل منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية. وعرضت اللجنة أن تساهم في عملية الاختيار، على النحو المتوخى في ميثاق الويو للرقابة الداخلية. وقدمت اللجنة تعليقات واقتراحات بشأن الوصف الوظيفي، ووضعت إدارة الموارد البشرية تلك التعليقات والاقتراحات في الاعتبار عند إعداد إعلان الوظيفة الشاغرة. ووافق مدير إدارة الموارد البشرية على استشارة اللجنة مرةً أخرى حالما تُوضَع قائمة التصفية (كما ورد في الفقرة 14 من تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والثلاثين). وبناءً على توصية من مجلس المقابلات، سوف تسعى الإدارة إلى الحصول على موافقة اللجنة قبل تعيين المرشح المختار، طبقاً للفقرة 43 من ميثاق الرقابة الداخلية.

29. وأبلغت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين بأن مجلس المقابلات يُجرى إنشاؤه، وبأنه سوف يبدأ قريباً استعراض الطلبات الواردة. وفيما بعد ذلك، لم يكن للجنة أي تدخل عملية التوظيف.

30. وتسلمت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين من المدير العام مذكرةً بتاريخ 24 أغسطس 2015 يطلب فيها الموافقة على تعيين المرشح المختار. وقدمت اللجنة ردها إلى المدير العام بعد أن استعرضت سيرة المرشح المقترح في ضوء الشروط الواردة في إعلان الوظيفة الشاغرة.

تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية

31. وفقاً للفقرة 45 من ميثاق الرقابة الداخلية المُنتَجة التي تنص على أن "المدير العام يتولى تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية، بعد تلقي معلومات من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتشاور معها"، قدمت اللجنة معلومات، استناداً إلى الأهداف المتعلقة بالعمل التي وُضعت لمدير شعبة الرقابة الداخلية لعام 2014، في نظام الويو لإدارة الأداء وتمتية قدرات الموظفين (PMSDS). وأُرسل التقييم مكتوباً إلى المدير العام.

القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية، وموظفو الشعبة

32. اجتمعت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين مع السيد تونكاي إفنديوغلو، القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية المُعيّن حديثاً، الذي سيستمر أيضاً في وظيفته كرئيس لقسم التدقيق الداخلي في شعبة الرقابة الداخلية.

33. وفيما يتعلق بموظفي شعبة الرقابة الداخلية الآخرين، أُبلغت اللجنة بأن منصب موظف التقييم المعاون ومنصب أمين قسم التحقيقات قد شُغلا. وكانت اللجنة مسرورة بأن شُغلت جميع الشواغر، باستثناء منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية.

مشروع سياسة نشر تقارير الرقابة

34. كانت اللجنة قد قدمت فيما سبق معلومات عن مجموعة من إجراءات التشغيل المعيارية لنشر تقارير الرقابة التي تُعدّها شعبة الرقابة الداخلية من أجل الاسترشاد بها عند نشر تقارير الرقابة في المستقبل، وكان من دواعي سرور اللجنة أن علمت أن تعليقاتها ومدخلاتها قد وُضعت في الاعتبار. ويقدم مشروع السياسة، من ضمن ما يقدمه، معايير مفصلة بشأن عدم الكشف عن التقارير أو حجب أجزاء منها لأسباب تتعلق بالسرية. ورحبت اللجنة أيضاً بأن حالة تنفيذ التوصيات سوف تُحدّث دورياً وتُنشر على صفحة الويب ذاتها التي تُنشر عليها التقارير. وستقوم اللجنة بمراقبة تطبيق هذه السياسة.

جيم. المراجعة الداخلية للحسابات

مشروع دليل المراجعة الداخلية للحسابات

35. استعرضت اللجنة مشروع دليل المراجعة الداخلية للحسابات، وقدمت تعليقاتٍ بشأنه. وتعتبر اللجنة مشروع دليل المراجعة الداخلية للحسابات وثيقة شاملةً وغنيةً بالمعلومات يسترشد بها كلٌّ من مراجعي الحسابات والكيانات الخاضعة للمراجعة في عملية مراجعة الحسابات.

مشروع استراتيجية مراجعة الحسابات

36. استعرضت اللجنة مشروع استراتيجية مراجعة الحسابات، وشددت على ضرورة الإشارة على نحو أكثر وضوحاً إلى الروابط القائمة بين ما يوجد على مستوى المنظمة من مخاطر يحددها المديرون وترد في نظام الويبو لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) وعملية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات التي تقوم بها شعبة الرقابة الداخلية.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

37. استعرضت اللجنة خلال هذه الفترة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، أربعة تقارير مراجعة داخلية للحسابات بشأن "مخاطر الغير"، و"إدارة الأصول"، و"أكاديمية الويبو"، و"السلامة والأمن"، إضافةً إلى تقرير عن "رصد الاستثناءات".

38. وكان من دواعي سرور اللجنة أن علمت أن التدقيق قيم مسارات إدارة أصول الويبو بأنها مسارات مُحكمة بوجه عام، على الرغم من الحاجة إلى مواصلة تحسين الضوابط الداخلية المتعلقة بتتبع الأصول والتحقق المادي منها. وفيما يتعلق بتدقيق مخاطر الغير، رحّبت اللجنة بإدراج بند خاص بالتدقيق في الشروط العامة لعقود الويبو، مما يسمح لشعبة الرقابة الداخلية بمراجعة حسابات المتعاقدين، حسب الاقتضاء. وتُقدّر اللجنة خطة إنشاء نظام عقوبات الموردین، وترغب في الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

39. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات أكاديمية الويبو، تعتقد اللجنة أن توصيات مراجع الحسابات ستساعد على إضفاء الطابع الرسمي على تعديل وضع الأكاديمية وتنفيذ ذلك التعديل. وأوضحت الإدارة أن تنفيذ بعض التوصيات يتوقف على صدور تعميم إداري جديد يُجَدِّد رسالة الأكاديمية وأهدافها وأدوارها ومسؤولياتها، ولكنها أكدت للجنة أن العمل على تنفيذ التوصيات الأخرى سيبدأ دون تأخير.

40. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات السلامة والأمن، رحبت اللجنة بهذا الاستعراض الذي أُجري في الوقت المناسب لمجال حيوي بالنسبة لعمل الويبو. وأعربت اللجنة عن سرورها بأن حدّدت المراجعة عدة ممارسات جيدة في مجال السلامة والأمن. أما بالنسبة لمجالات التحسين التي حددتها المراجعة، فأحاطت اللجنة علماً بأن الإدارة قد قبلت جميع التوصيات العشر التي قدمها مراجع الحسابات، وبأنها ملتزمة بتنفيذ التوصيات الأربع ذات الأولوية المتقدمة بحلول نهاية عام 2015. وتعتقد اللجنة أن نتائج مراجعة الحسابات يمكن أن تكون مصدر توجيه وإعلام كبير لموظفي الأمن المعيّن حديثاً والرئيس القادم لدائرة تنسيق شؤون السلامة والأمن في مسؤولياتها. وأبلغت اللجنة بأن التقرير لن يُنشر لأسباب تتعلق بالسرية، لأن التقرير تضمّن بعض المعلومات الحساسة.

41. واستعرضت اللجنة أيضاً تقريراً من شعبة الرقابة الداخلية بشأن رصد استثناءات سياسات الويبو وإجراءاتها، وقد أعدّ التقرير بغية تعزيز رصد الإدارة للاستثناءات. وخلص التقرير إلى وجود بعض الاستثناءات القليلة جداً في تطبيق قواعد الويبو ولوائحها وتعليماتها. وبناءً على هذا الأساس، اتفقت اللجنة في الرأي مع شعبة الرقابة الداخلية على أنه لا توجد حاجة إلى رصد الاستثناءات باستمرار، ولكن يمكن بدلاً من ذلك أن يكون الرصد سنوياً على أن تكون نتائج التقرير الحالي بمثابة أساس للمقارنة.

دال. التقييم

مشروع سياسة التقييم

42. استعرضت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين مشروع سياسة التقييم الجديدة الذي أعدته شعبة الرقابة الداخلية استجابةً لتوصيات التقييم الخارجي لجودة وظيفة التقييم.

43. وكان من دواعي سرور اللجنة أن ترى أن مشروع الوثيقة يُرسي بوضوح مبادئ وظيفة التقييم في الويبو، ويصف دور شعبة الرقابة الداخلية في التقييمات المركزية واللامركزية. وقدمت اللجنة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية عدداً من المقترحات للنظر فيها عند صياغة سياسة التقييم الجديدة في شكلها النهائي.

تقارير التقييم

44. استعرضت اللجنة خلال هذه الفترة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، ثلاثة تقارير تقييم بشأن "الهدف الاستراتيجي السادس: التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية"، و"برنامج الويبو للمكافآت والتقدير (المراحل التجريبية 2013-2014)" و"تقييم محافظة البلد في شيلي 2010-2014".

45. وكانت اللجنة قلقةً إزاء التأخير الكبير في وضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم الخاص بتقييم البرنامج 30: الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. وأبلغت اللجنة بأن مديري البرامج المعنيين قد أطلعوا على مشروع تقرير التقييم في وقت مبكر، هو 30 أبريل 2015، في حين أن تعليقات الإدارة لم ترد إلا في أغسطس 2015. وشددت اللجنة على ضرورة أن يشارك مديرو البرامج بنشاط في مهام الرقابة وأن يقدموا تعليقاتهم في الوقت المناسب.

التحقيق

46. أُطِعت اللجنة بانتظام على حالة قضايا التحقيقات الجارية والأحكام الصادرة فيها. وفي العديد من القضايا، أسدت اللجنة المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية في القضايا التي يُلاحظ فيها وجود تضارب في المصالح. وكرست اللجنة وقتاً طويلاً في إسداء المشورة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق والتفاعل معها بشأن بعض هذه القضايا.

47. وناقشت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين مع مدير شعبة الرقابة الداخلية أحد تقارير تورط الإدارة الناجمة عن التحقيق، مما أظهر الحاجة إلى تعزيز المعلومات الحالية وضوابط النفاذ المادي.

هاء. متابعة توصيات الرقابة

توصيات الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي

48. أحاطت اللجنة علماً بموافقة الجمعية العامة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية بأنّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي، وفقاً لولايتها، أن تواصل استعراض الإجراءات التي تتخذها الأمانة استجابةً لتوصيات اللجنة وتوصيات شعبة الرقابة الداخلية ومراقبتها عن كثب ورفع تقارير في هذا الشأن إلى لجنة البرنامج والميزانية.

49. وتستعرض اللجنة حالة تنفيذ جميع توصيات الرقابة مرتين في السنة. وتستعرض أيضاً كل ثلاثة أشهر التوصيات ذات المخاطر العالية جداً والتوصيات العالية المخاطر المغلقة دون تنفيذ عقب أي خلاف ينشأ بين الإدارة وشعبة الرقابة الداخلية بشأن صحة إحدى التوصيات مما يسفر عن قبول الإدارة للمخاطر المتبقية.

50. وأشارت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين على مدير شعبة الرقابة الداخلية بإعادة تقييم المخاطر المتبقية المتعلقة بالتوصيات المغلقة، وبتعديل تصنيف المخاطر وفقاً لذلك. وأحاطت اللجنة علماً بأنه في أغسطس 2015 كان هناك ما مجموعه 176 توصية لم تُنفذ بعد بالكامل، وكان 66% منها ذات أولوية متقدمة. وهذا يعكس الموقف بعد إعادة تقييم المخاطر المتبقية.

51. وأحاطت اللجنة علماً بأن هذه الأرقام لا تشمل بعد التوصيات الإحدى والعشرين التي قدما مراجعو الحسابات الخارجيون في تقريرهم عن السنة المالية 2014، المؤرخ 7 يوليو 2015.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة

52. أُطِعت اللجنة على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها. وأحاطت اللجنة علماً في دورتها السابعة والثلاثين بوجود 77 توصية قُدمت بين عامي 2010 و2014 لا تزال معلقة. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن سرورها بإحراز تقدم كبير في التنفيذ في عام 2014، مما رفع معدل التنفيذ الشامل من 29% في نهاية عام 2013 إلى 55% في نهاية عام 2014.

53. كما أحاطت اللجنة علماً بأن الإدارة اعتبرت عدداً من التوصيات غير ذات صلة بالويو. وحثت اللجنة الإدارة على مناقشة هذه الحالات مع وحدة التفتيش المشتركة في مرحلة مبكرة، ويُفضّل أن يكون ذلك حين التعليق على مشروع التقرير.

54. وفي الدورة الثامنة والثلاثين، أبلغت الإدارة اللجنة بأن جميع التوصيات المُقدّمة من وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "استعراض الإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)" (JIU/REP/2014/2) قد نُفذت باستثناء ثلاث توصيات مُوجّهة إلى الهيئة التشريعية.

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

55. أبلغت الإدارة اللجنة بأن رئيس مكتب الأخلاقيات - وفقاً للممارسة المثلى المثبتة في منظومة الأمم المتحدة - سوف يرفع تقاريره في المستقبل إلى المدير العام مباشرةً. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التقرير السنوي لرئيس مكتب الأخلاقيات سوف يُقدّم - طبقاً لأحد اقتراحات اللجنة - بوصفه تقريراً مستقلاً، وليس بوصفه مرفقاً بتقرير المدير العام السنوي بشأن الموارد البشرية. وهذا من شأنه التأكيد على الدور المستقل لمكتب الأخلاقيات.

56. وفيما يتعلق باقتراح آخر للجنة تقول فيه إن خطة العمل السنوية لمكتب الأخلاقيات يمكن أن تستفيد من استعراض اللجنة لها قبل صياغتها في شكلها النهائي، أبلغت اللجنة بأنها سوف تتفاعل مع رئيس مكتب الأخلاقيات مباشرةً نظراً لاستقلالية عمل مكتب الأخلاقيات.

57. وقبل انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين، أطلع مدير إدارة الموارد البشرية اللجنة على عملية توظيف رئيس مكتب الأخلاقيات. وأبلغت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين بأن أحد المرشحين سوف يُعيّن اعتباراً من 15 سبتمبر 2015.

أمين المظالم

58. اجتمعت اللجنة مع أمين المظالم المنتهية ولايته الذي قدّم إلى اللجنة إحاطةً عن العمل. ورأت اللجنة خلال هذا الاجتماع أن تحليل إحصاءات عبء العمل الخاص بأمين المظالم يمكن أن يوفر معلومات قيمة لينظر فيها فريق الإدارة العليا، وإدارة الموارد البشرية على وجه الخصوص، دون انتهاك السرية أو الأخلاقيات المهنية لمكتب أمين المظالم.

زاي. مشروعات البناء الجديدة

59. أبلغت اللجنة بالتقدم المحرز في مشروع البناء الجديد خلال دوراتها. فقد أبلغت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين بالعملية الجارية لمراجعة فواتير أعمال قاعة المؤتمرات الجديدة والتحقق من صحتها للسماح بغلق حسابات المقاول والمقاول من الباطن. وأحاطت اللجنة علماً بأن الحسابات الختامية ومتطلبات التمويل الإضافية المرتبطة بها، إن وجدت، ستُحدّد في ضوء نتائج المناقشات الجارية مع الأطراف المهنية المعنيين.

60. واستعرضت اللجنة السياسة الخاصة بالاستخدام الخارجي لمراقف الويبو المخصصة للمؤتمرات، وأحاطت علماً بأن معدلات الرسوم سوف يُعاد النظر فيها في نهاية عام 2015.

حاء. التسيير والإدارة

61. استفادت اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين من عرض تقديمي بشأن شتى مبادرات الإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. وركّزت المناقشات على تحسين الإطار التنظيمي للويبو، وكذلك دمج إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

62. وأُطلعت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين على إدارة المخاطر المؤسسية، وأبلغت أنها تسيير وفقاً للجدول الزمني. وأكدت اللجنة من جديد على أهمية أن تكون جميع الوحدات التشغيلية مسؤولة عن العملية، لا سيما على مستوى البرامج، من خلال تحديد المخاطر ومقترحات التخفيف منها وإدارتها. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من التحديثات بشأن إعداد سجل المخاطر التجارية وجعله متوافقاً مع إطار الرقابة الداخلية. وستواصل اللجنة متابعة التقدم المحرز في التنفيذ.

63. واجتمعت اللجنة في الدورة السادسة والثلاثين مع المدير الجديد لشعبة الأمن وتأمين المعلومات، وهو كبير موظفي الأمن في المنظمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للنظر، بعد وجود هذا المنصب الجديد، إلى أمن تكنولوجيا المعلومات والأمن المادي في سياقها والتعامل معها الآن بطريقة متكاملة.

64. ومن أجل التعامل مع المخاطر الناجمة عن قرار البنك الوطني السويسري بالتوقف عن الاحتفاظ بودائع المنظمات الدولية المقومة بالفرنك السويسري وعن قبولها، أبلغت الإدارة اللجنة بأن الأمانة تصيغ نهجاً بديلاً للاستثمار والعهددة النقدية بالتشاور مع الخبراء، وستتقدم هذه النهج لتنظر فيها الدول الأعضاء في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وتقدر اللجنة الجهود التي تُبذل في هذا الشأن، وستتابع هذا الأمر بانتظام.

65. وأبلغت اللجنة بأن وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 تتضمن، بناء على توجيهات الدول الأعضاء، النفقات الرأسمالية تحت رؤوس البرامج التي تتعلق بها. واقترحت اللجنة أن يُعرض لكل مشروع رأسمالي مجموع النفقات والمصروفات المتكبدة حتى نهاية الشائبة السابقة والنفقات المقترحة للموافقة عليها في ميزانية البرامج الحالية. ووافقت الإدارة على ذلك.

66. وأحاطت اللجنة علماً مع الموافقة بأن تقرير أداء البرنامج للسنة الأولى من الشائبة الحالية كان يجري إعداده بالتوازي مع اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة الجديدة وسيُعرض على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة.

رابعاً. التعديلات المقترحة إدخالها على الاختصاصات

67. استعرضت اللجنة اختصاصاتها خلال دورتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين (نوفبر 2014 ومارس 2015، على التوالي)، واقترحت عدداً من التعديلات، على النحو المُسجل في تقرير الدورة السادسة والثلاثين للجنة (الوثيقة WO/IAOC/36/2).

68. وتسلمت اللجنة من الدول الأعضاء ومن مدير شعبة الرقابة الداخلية تعليقاتٍ جرى استعراضها والنظر فيها حسب الأصول. وأسفرت هذه التعليقات عن مزيد من التعديلات المقترحة إدخالها على الاختصاصات، وأُطلعت الإدارة على هذه التعديلات وقُدِّمت بعد ذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية للموافقة عليها في دورتها الرابعة والعشرين.

69. وفيما يلي التعديلات الرئيسية المقترحة:

- (أ) مواءمة الاختصاصات مع التغييرات التي أدخلت مؤخراً على ميثاق الرقابة الداخلية؛
- (ب) دمج بعض من أفضل الممارسات في عمل لجان الرقابة؛
- (ج) توضيح دور اللجنة في تقديم المشورة في مجال التحقيقات، بما في ذلك الحالات التي لا يشملها إطار الرقابة القائم؛
- (د) تعزيز الرقابة المستقلة على المهمة الأخلاقية للويبو؛
- (هـ) تبسيط القسم المتعلق بالعضوية والمؤهلات، حيث إن أحكام الفترة الانتقالية الأولى لم تعد وجية.

70. واستعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين نظامها الداخلي وعدلته، وهو الآن ينص على إمكانية عقد دورة استثنائية عن طريق الاجتماعات الإلكترونية في حالة الاستعجال.

خامساً. ملاحظات ختامية

71. تود اللجنة أن تشكر المدير العام، والإدارة، والمدير السابق لشعبة الرقابة الداخلية، والقائم بأعمال مدير الشعبة على وقتهم، ووضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها، وعلى إتاحة الوثائق في الوقت المناسب.

[نهاية الوثيقة]